ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1279- 1300

بناء الإنسان العراقي بين مطرقة مبادئ حقوق الإنسان و سندان العولمة

Construire la personne irakienne entre le marteau des principes des droits de l'homme et l'enclume de la mondialisation

فاطمة خلف كاظم *
مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية
/ قسم دراسات المجتمع المدني و حقوق الإنسان
dralimajeed82@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 03/ 04/ 2023 تاريخ قبول المقال: 15/ 08/ 2023 تاريخ نشر المقال: 15/ 09/ 2023

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في مسألة ما إذا كان للعولمة ومبادئ حقوق الإنسان تأثير في بناء إنسان متوازن ، ومن ثم تأثيرها في بناء المجتمع وتنميته وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. بشكل مباشر أو غير مباشر ، وما إذا كانت مبادئ حقوق الإنسان تساهم في تحقيق عوامل بناء الإنسان ، حيث تم اتباع النهج التحليلي الاستقرائي ، في استقراء نصوص التشريعات المعمول بها في العراق والتي تنظم بشكل مباشر أو غير مباشر عملية بناء الإنسان. ومبادئ حقوق الإنسان التي تساهم في تحقيق عوامل البناء البشري ، وكذلك استقراء نظريات ومفاهيم العولمة وآثارها الاجتماعية والقانونية والثقافية ؛ من أجل معرفة ما إذا كان للعولمة تأثير على عملية بناء الإنسان ، اختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج

الكلمات المفتاحية: بناء الانسان ، التنمية المستدامة ، العولمة ، مبادئ حقوق الإنسان

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1279- 1300

Abstract:

This study researches the issue of whether globalization and the principles of human rights have an impact on building a balanced human being, and then its impact on building society and its development and achieving the goals of sustainable development. Directly or indirectly, And whether the principles of human rights contribute to the realization of human-building factors, Where the analytical inductive approach was followed, in extrapolating the texts of the legislation in force in Iraq that regulate directly or indirectly the process of human building and the principles of human rights that contribute to the realization of human building factors, as well as an extrapolation of the theories and concepts of globalization and its social, legal and cultural effects; In order to find out whether globalization has an impact on the process of building a person, the study concluded with a set of results

Keywords: human building, sustainable development, globalization, principles of human rights

مقدمة:

انشغلت بعض الدراسات و الابحاث في المجالات الانسانية والاجتماعية في العقود الأخيرة بطريقة بمسألة التنمية البشرية و التي يكون اساسها الإنسان، أو الفرد، بتكوينه الكامل ، ويتحقق بناء الانسان في بناء شخصيته وتربيته التربية الصحيحة المبنية على القيم والأخلاق وتزويده بالمعارف والعلوم إذ أن العلم مقرون بالقيم والمسؤولية إذ هو أساس البناء ؛ لذا من الضروري البحث عن مبادئ بناء الإنسان.

إن الإنسان في حالة نمو وبناء دائمين ، باعتباره كائن حي ،يعتمد في حياته على المعرفة ، و هو في ذلك يتسم بخصائص يتميز بها سلوكه الخارجي الذي يكون نتيجة سمات ثقافية اكتسبها الإنسان خلال حياته و نشأته و علاقاته بالغير و يفسر ذلك ما يعرف بشخصية الإنسان التي تتسم بمجموعة خصائص هي النمو والتكامل والذاتية والثبات النسبي ،فالشخصية تنمو وتتطور في شكل متكامل، من خلال تشابك سماتها وقدراتها، وتعرضها بصورة مستمرة ومتفاعلة مع مواقف الحياة المختلفة، ولا سيما تفاعل الإنسان مع بيئته المحيطة به ومن خلال أنماط التنشئة الاجتماعية التي يتعرض لها مثال الأسرة والمدرسة والعمل ، فالإنسان في كل مرحلة عمريه يضاف لعملية بناؤه جديداً وهو في ذلك يتأثر ويؤثر فيمن حوله من أفراد وكذلك عناصر البيئة الطبيعية، فهو ينشأ داخل أسرته مكتسباً ثقافاتها و حاملاً لسمات وراثية من أبوية حتى يبدأ التعامل مع العالم الخارجي فيكتسب سمات ثقافية جديدة ويُصدر أخرى ، كل هذه المؤثرات تأتى بنتائج تلقائيه في شخصية الفرد ومن ثم السلوك الظاهري له .

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1279- 1300

وبذلك ذهب الباحثين في مجال التنمية البشرية و كذلك المهتمين في التنمية المستدامة الى هناك عوامل مؤثرة في بناء الانسان و التي اشارت عليها من خلال مبادئ حقوق الانسان و كذلك تم التأكيد عليها في اهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول 2015 محور اهتمام حكومات دول العالم و منها العراق الذي تبنى هذه الخطة عام 2016 و اتخذ خطوات جدية لتعزيز الوعي بأهميتها وأهدافها ومقاصدها ، حيث عمدت وزارة التخطيط في تموز عام 2019 الى اعداد تقرير طوعي لخطة اهداف التنمية المستدامة لعام 2030 و باشراك الاطراف المحلية و الاتحادية أضافة الى البرلمان و القطاع الخاص و المنظمات غير الحكومية ، كما قد قدم برنامج الامم المتحدة الانمائي الدعم الفني لإعداد هذا التقرير ، و في الاتجاه الاخر نجد حقائق العولمة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والخصوصيات الثقافية التي طالما أقصتها الخصوصية الحضارية الغربية عن المساهمة في صناعة مستقبل البشرية باسم المركزية العرقية والتفوق الحضاري. و هو ما يمكن ان يؤثر على تحقق مبادئ حقوق الإنسان (الإنسان– الفرد والإنسان– الأسرة والإنسان– الجماعة والإنسان– الطبيعة) و بالتالي بناء الانسان .

اشكالية البحث

مدى لآثار العولمة (الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والخصوصيات الثقافية) و مبادئ حقوق الانسان أثراً في بناء الانسان متوازناً و من ثم أثره في بناء المجتمع و تطوره

اسئلة البحث

- ماذا نقصد بعملية بناء الانسان ، و هل مبادئ حقوق الانسان تساهم في تحقق عوامل عملية بناء الانسان من حيث النص عليها في النصوص الدستورية لضمان تطبيقها و عدم مخالفتها؟
- ما هي العولمة و ما هي آثارها الاجتماعية و القانونية و الثقافية ؟
- هل للعولمة اثراً سلبياً في عملية بناء الانسان و تحقق اهداف التنمية المستدامة ؟

منهجية البحث

إن طبيعة موضوع البحث تتطلب اتباع المنهج الاستقرائي التحليلي و ذلك في استقراء نصوص التشريعات النافذة في العراق التي تنظم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بعملية بناء الانسان و مبادئ

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1279- 1300

حقوق الانسان المساهمة في تحقق عوامل بناء الانسان ، و كذلك استقراء لنظريات و مفاهيم العولمة و آثارها الاجتماعية و القانونية و الثقافية ؛ من اجل معرفة هل للعولمة أثراً في عملية بناء الانسان .

هيكلية البحث

للإحاطة بجوانب الموضوع ارتأينا ان نقوم بدراسة الموضوع من خلال تقسيم الدراسة الى مبحثين ، حيث سنتطرق لبيان مفهوم عملية بناء الانسان و علاقة مبادئ حقوق الانسان في تحقق عوامل بناءه أولاً ، ثم التطرق الى بيان آثار العولمة في عملية بناء الانسان

المبحث الاول: ماهية عملية بناء الانسان و علاقة مبادئ حقوق الانسان في تحقق عوامل بناءه

البناء الإنساني يعتبر من اسس عملية التنمية المستدامة ، فلما كانت عملية التنمية المستدامة شأنها شأن أي نشاط بشري يهدف لصالح المجتمع و خدمته .

المطلب الاول : مفهوم عملية بناء الانسان و عوامل تحقيق بنائه

إن عملية بناء الإنسان هي" عملية إعداد وتأهيل الفرد، ويتم ذلك الإعداد ثقافياً، واجتماعياً، و صحياً "[1] ، فبناء الإنسان يقوم على بناء الشخص و الشخصية ، بمعنى أن عملية بناء الإنسان تتلاقي مع مفهوم بناء الشخصية ، كونها ترتبط بسماته الصحية والجسدية والثقافية والنفسية والاجتماعية ، فالإنسان بناؤه من بناء شخصيته ، فبناء الإنسان يقوم على بناء الشخص و الشخصية ، كونها ترتبط بسماته الصحية والجسدية والثقافية والنفسية والاجتماعية ، فالإنسان بناؤه من بناء شخصيته ، فعملية بناء الإنسان تعتمد في المقام الأول على إعداد شخصيته وبناؤها ، وتتم عملية بناء الشخصية خلال

[1] رالف لينتون ،دراسة الإنسان ،ترجمة عبدالملك الناشف ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1964، ص609

فترات زمنية عن طريق وسائل الاتصال وتوريث الخبرات والتقاليد[2] .

و قد حدد المتخصصين في هذا المجال عوامل مساهمة في عملية بناء الانسان ، فذهبوا ان شخصية الانسان تخضع لخاصية التغير والتطور، التي تحدث بفعل المؤثّرات المحيطة بالشخص[3]، وبالتالي توجد عوامل مؤثرة في بناء الإنسان و تكون سماته الشخصية و هي :

عوامل بيولوجية: تتمثل في التكوين الجسدي للإنسان مع الاخذ بالاعتبار أن عنصري الصحة الجسدية والنفسية و كذلك الجينات الوراثية التي يحملها من أبويه جميعاً تمثل عناصر تؤثر في سلوك الفرد لما لها من دور في اكتساب الشخص بعض الصفات التي تظهر في الشخصية[4].

عوامل ثقافية : إن شخصيّة الفرد تنمو وتتطوّر في جوانبها المختلفة، داخل الإطار الثقافي الذي تنشأ فيه وتعيش ، وتتفاعل معه حتى تتكامل وتكتسب الأنماط الفكرية والسلوكية التي تسهل تكيف الفرد داخل المجتمع وتنظيم علاقاته بمحيطه الاجتماعي العام ، و أن عملية تكوين الشخصية وبناء الانسان هي عملية تربوية و تثقيفية.[5]

عوامل بيئية اجتماعية وجغرافية: يذهب المتخصصون في هذا الاطار الى أن جميع العوامل الموجودة في البيئة الاجتماعية والجغرافية تؤثر في تحديد شخصية الفرد من حيث تعامله مع أفراد المجتمع المحيط وجغرافية البيئة التي يعيش فيها ، كالمدرسة والأصدقاء والنظام الاجتماعي والاقتصادي وعدد أفراد العائلة وتسلسل الفرد بالعائلة والعيش في منطقة سهلية أو جبلية.، فيكون سلوك الشخص وأخلاقه هما المرآة لمعتقداته وقناعاته واتجاهاته ، والتي تجسد مدى تطابق تصرفاته من معايير وقيم مجتمعه تعتمد على الخبرة البيئية بشقيها الاجتماعية مثال الأسرة والمدرسة ، والجغرافية ممثله في ظروف البيئة الجغرافية والطبيعية[6].

---

[2] انظر : محمد العقيد ، الشخصية الإفريقية – مكوناتها وسماتها وخصائصها، الموقع الإليكتروني لمجلة قراءات أفريقية،بتاريخ2016/7/28. www.qiraatafrican.com

[3] انظر : أحمد زكى بدوى معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان ، بيروت ،1977،ص400

[4] انظر: محمد سمير عبد العزيز فرج ،الولاء وسيكولوجية الشخصية، رسالة ماجستير ،جامعة عين شمس ,كلية الآداب ,1989, ص 200 .

[5] انظر : صبري محمد خليل ،دراسة منهجية للمظاهر الفكرية والسلوكية للشخصية ، هيئة الخرطوم للصحافة والنشر ،ص20–21

[6] انظر: محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1979، ص449

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1279- 1300

المطلب الثاني: علاقة مبادئ حقوق الانسان في تحقق عوامل بناء الانسان

ذكرنا في السطور السابقة عوامل تساهم في عملية بناء الانسان ، و في هذا الاطار نتساءل هل هذه العوامل تم التأكيد عليها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ؟

إن فكرة حقوق الإنسان تتضمن((حقّ حرية التفكير والملكية والصحافة والاعتقاد والتعبير والتنظيم و الديمقراطية و الحق في الجنسية و الانتماء للأسرة وغيرها من الحقوق والحريات الفردية والجماعية))، وقد عُرفت الحرية بأنّها "حقّ القيام بكلِّ ما لا يسئ إلى الآخرين"[7] .

و أنّ الافراد أحرار عالمياً، فلا بدّ من ضمان احترام حقوقهم عالمياً، و ذلك على اساس وجود "قانون طبيعي" أي وجود حقوق ملازمة للطبيعة البشرية سابقة لأي انتماء إلى أي مجتمع، أي حق مستقل عن أي تميز ثقافي؛ حق أعلى من القانون الوضعي الذي هو القانون الوطني لأي دولة. هذه الفكرة يفترض أن تساعد على ترقية حق عالمي يجمع بين مبادئ مشتركة للأمم المتحضرة[8] .

ففي الإعلان العالمي لحقوق الانسان ذهبت الجمعية العامة بأن حقوق الانسان على أنه المستوى الذي ينبغي أن تستهدفه الشعوب والأمم كافة حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع ، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، فحقوق الانسان في عناوينها الكبرى جملة قيم إنسانية حضارية تقوم على العدل والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص والسلام كما و ينبغي على دول الاعضاء إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطّردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها[9] ؛فعملت اغلب دول الاعضاء الى النص على اغلب مبادئ حقوق الانسان في تشريعاتها و بالأخص النص عليها في دساتيرها و منها الدستور العراقي النافذ لعام 2005 .

عند استقراء نصوص الباب الثاني من الدستور العراقي لعام 2005 ، حيث قسم هذا الباب الحقوق في الفصل الاول منه الى فرعين، في الاول نظم الحقوق المدنية و السياسية (المواد 14- 21 من

[7] محمد عابد الجابري ،الديمقراطية وحقوق الإنسان ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ط١، ١٩٩٤ ، ص ١٤٦

[8] انظر: محمد عابد الجابري ، المرجع السابق، ص ١٤٨ – ١٥٠

[9] انظر: عبد الخالق عبد الله ، التنمية المستديمة و العلاقة بين البيئة و التنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (13) ، ط1 ، بيروت، 1998م ، ص ١٤٤

الدستور) ، أما الثاني فقد خصصه للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية (المواد 22– 36 من الدستور) ، بينما تم تخصيص الفصل الثاني للحريات في المواد (37–46) . و هذه الحقوق والحريات هي :–

" • إنَّ العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي

• للأفراد الحق في الحياة والأمن والحرية وعدم جواز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلّا وفقاً للقانون وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة

• تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين ، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك

• لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين ، والآداب العامة ، وإنَّ حرمة المساكن مصونة ولا يجوز دخولها أو تفتيشها أو التعرض لها إلا بقرار قضائي ووفقاً للقانون

• الجنسية العراقية حق لكل عراقي وإنَّها أساس مواطنته

•القضاء العراقي مستقل ، وحق التقاضي مكفول للجميع ، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، وحق الدفاع مقدس ومكفول في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة ، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة .

• للمواطن حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح

• يحظر تسليم العراقي إلى الجهات والسلطات الأجنبية

• حق العمل مكفول لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة

• الملكية الخاصة مصونة فيحق للمالك الانتفاع بها و استغلالها والتصرف بها في حدود القانون

• لا يتم فرض الضرائب والرسوم ولا تعدل ولا تُجبى ولا يُعفى منها إلا بقانون

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1279- 1300

• الأسرة أساس المجتمع ، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية ، وتكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة ، وإنَّ للأولاد حق على والديهم في التربية والرعاية والتعليم ، وللوالدين حق على أولادهم في الاحترام والرعاية ولاسيما في حالات العوز والعجز والشيخوخة ، ويحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال ، وتمنع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع

• تكفل الدولة للفرد والأسرة – وبخاصة الطفل والمرأة – الضمان الاجتماعي والصحي ، وتكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة

• لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية وتعنى الدولة بالصحة العامة

• ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة

• لكل فرد الحق في العيش في ظروف بيئية سليمة ، وتكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الإحيائي والحفاظ عليهما

• التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة ، وإنَّ التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله

• حرية الإنسان وكرامته مصونة

• تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والآداب حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل ، وحرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر ، وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي وهذه تنظم بقانون

• حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الانضمام إليها وينظم ذلك بقانون

• حرية الاتصالات والمراسلات البريدية والبرقية والهاتفية والالكترونية وغيرها

• إنَّ العراقيين أحرارٌ في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم

• لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة

• حرية ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية ، وتكفل الدولة حرية العبادة وحماية أماكنها

• للعراقيين حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه ولا يجوز نفي العراقي أو إبعاده أو حرمانه من العودة إلى الوطن

• تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها وينظم ذلك بقانون، وكذلك تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون

• لا يجوز تقييد ممارسة أي حق من الحقوق والحريات الواردة فيه أو تحديدها إلّا بقانون أو بناءً عليه ودون أن يمس ذلك التحديد أو التقييد جوهر الحق أو الحرية "

إلا ان الامر لم يقف فقط بالإعلان العالمي لمبادئ حقوق الانسان إنما ذهبت دول العالم الى الاهتمام بأهداف ضرورية للتنمية البشرية و سميت بعد ذلك بالتنمية المستدامة ، فتم عقد مؤتمر لهذا الامر في مطلع الالفية الثانية و اصدار ما يسمى بالأهداف الانمائية للألفية التي يجب ان تلتزم بها الدول الاطراف على تحقيقها خلال خمسة عشرة سنة القادمة و هذه الاهداف هي (مكافحة الفقر و الجوع و الامراض و الامية و التمييز ضد المرأة ، و الاستدامة البيئية ، و اقامة شراكة عالمية من اجل التنمية)، و هو ما دفع (104) من رؤساء دول العالم الى الاجتماع و حضور القمة التي تعرف بـــ(القمة العالمية للتنمية المستدامة) التي عقدت في جنوب افريقيا عام 2002م ، حيث ناقشت هذه القمة خطة تنفيذية للأهداف الانمائية، و حددوا ثلاثة عناصر لهذه الخطة باعتبارها ركائز مترابطة و هي (التنمية الاقتصادية ، التنمية الاجتماعية ، و حماية البيئة)، و تم التأكيد على تلك الاهداف مرة ثانية في مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012م ، و في عام 2015م تم عقد اول اجتماع لفريق خبراء في اهداف التنمية المستدامة لغرض تطويرها ، فتمخض من ذلك الى انطلاق خطة التنمية المستدامة

لعام 2030 و اعتبرت هذه الخطة هي لأجل الناس (البشر و لكوكب الارض و لأجل الازدهار و لغرض تعزيز السلام العالمي و القضاء على الفقر) [10].

يتضح أن خطة التنمية المستدامة ترتكز في الاساس على مبادئ حقوق الانسان و بشكل لا ينفصلان عن بعضهما البعض و بالتالي هناك علاقة بين مبادئ حقوق الانسان و العوامل المؤثرة في عملية بناء الانسان.

المبحث الثاني: آثار العولمة في عملية بناء الانسان

بعد التطرق لعوامل بناء الانسان و دور مبادئ حقوق الانسان في التأكيد على عوامل بناء الانسان ، لابد من بيان مدى للعولمة بمختلف صورها من أثر في عملية بناء الانسان ، و لبيان ذلك سنوضح مفهوم العولمة و انواعها أو صورها ، ثم سنبين آثارها على الإنسان و المجتمع

المطلب الاول: مفهوم العولمة و صورها

يتم تناول موضوع العولمة من خلال المقالات و البحوث في المجال الاقتصادي فاعتبروا "الاقتصاد العالمي الضخم حيث إذا حدث شيء في منطقة واحدة يمكن أن يكون له آثار ضاربة في جميع أنحاء العالم. و هذه العملية تُسمَّى بـــ العولمة "[11] ، و منهم من عرفها هي "العملية التي يُصبِح من خِلالها العالم مُترابِطاً بشكل أكثر و أكثر بسبب الزيادة الكبيرة في التبادل التجاري و الثقافي"[12] ، فلعولمة متعددة: عولمة الاتصالات والمعلومات والإعلام، وعولمة المبادلات الاقتصادية، التجارية، المالية،

[10] انظر : د. فاطمة خلف كاظم ، الآليات القانونية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية _ تصدر عن مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية/ عدد خاص للندوة السنوية لقسم الدراسات المجتمع المدني و حقوق الإنسان _ مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، مجلد ١،عدد ١ ، كانون الأول ٢٠٢١ ،ص ٣٢٣

[11] جاكي دوفيشيان ، العولمة قدر لا بد منه – ملف العولمة ، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، العدد تشرين الثاني 1997، ص 27

[12] ليث عبد الحسن جواد، المضامين الاجتماعية للعولمة، مجلة دراسات، السنة الأولى، العدد الرابع، 1999، ص 46

وعولمة الثقافات والأديان والأفكار، وعولمة السياسات والنظم والقوانين، وعولمة المعايير والمقاييس العلمية والتقنية، وعولمة التفاعلات الإيكولوجيا، وعولمة الاستراتيجيات الأمنية والعسكري[13]

و عرفت العولمة السياسية والقانونية " عملية تشكل نظام دولي يتجه نحو التوحد في قواعده القانونية، وقيمه، وأهدافه، مع العمل على إدماج مجموع البشرية ضمن إطاره." فالعولمة السياسية والقانونية أي من الزاويتين السياسية والقانونية، هي عبارة عن نهاية الدولة التدخليـــة أو المركزية السياسية ، الدائمـــة والشديـــدة الحضـــور والتحويل للمزيد من السلطات نحو اللامركزية مع الانخراط ضمن مؤسسات متعددة الأطراف دولياً والشركات والمؤسسات العابرة للقوميات الاقتصادية والاجتماعية[14].

و كذلك تتضمن العولمة السياسية و القانونية انتشار ثقافة حقوق الإنسان ومفاهيم المواطنـــة والديمقراطية السياسية والتعددية السياسية، وتزايد المطالبة المجتمعية بالمزيـــد مـــن الشفافية والشرعية والإدارة الديمقراطية للحكـــم والشؤون العامة و كذلك تنامي أدوار ووظائف المجتمع المدني وطنياً وعبر الأوطان وتزايد الوعي بالمواطنة ؛ و ذلك بأهمية المشاركة السياسية محلياً ووطنياً للحيلولة دون تداعي حدوث الأزمات العابرة للحدود الوطنية وحلها ضمن شروط ممارسة الديمقراطية المحلية والوطنية . [15]

و الملاحظ من مفاهيم للعولمة سواء الاقتصادية أو التجارية أو القانونية و السياسية يتضح ان اهداف الخطة للتنمية المستدامة و المرتكزة على مبادئ حقوق الانسان و التي تعتبر الانسان هو من اعمدة هذه التنمية هي متوافقة مع عملية بناء الانسان .

[13] جاكي دوفيشيان ، المرجع السابق ، ص 30

[14] انظر في ذلك : الدكتور نادر الفرجاني ، التقرير العربي حول التنمية الإنسانية، لسنة 2001، الصادر عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، المنشور كاملاً – بفصوله الثمانية وملاحقه على موقع الإنترنت : http://www.undp.org/ rbas/ahdr/abychapter. Htm

[15] انظر: المرجع نفسه

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1279- 1300

المطلب الثاني: آثار العولمة في عملية بناء الانسان

العولمة موجودة منذ مِئات السنين، و لكنها تزايدت بشكل واسع على مدى نصف القرن الماضي فتسببت في زيادة إنتاج السلع و الخدمات، وكذلك أكبر الشركات لم تعُد شركات وطنية، حيث اصبحت شركات مُتعدِّدَة الجنسيات ولها فروع في العديد من البلدان، و لكن يبقى التساؤل هل للعولمة جوانب سلبية أم فقط لها جوانب ايجابية في عملية بناء الانسان ؟

عند استقراء الابحاث في هذا الاطار ، نجد ان هناك ترابط بين خطة التنمية المستدامة و العولمة ، فخطة التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة لتنمية الانسان و المجتمع ، و توسيع مؤشراتها ومفاهيمها الموضوعية المتمثلة بمستويات المعيشة والخدمات العامة والتعليم والصحة والإسكان، توفر ضمانات للحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خلق الفرص، تحفيز التبادلات والمعلومات وتبادل الخبرات والتنوع الفكري والروحي، مراعاة خصوصية الشعوب في قيمها الثقافية وعاداتها وتقاليدها، و هو ما تترتب عليها آثار ايجابية و سلبية .

أولاً: الآثار الايجابية

- اثر الانفتاح العالمي للبشرية إلى إزالة حدود الطبيعة والثقافية، وبالتالي تحويل الأرض إلى قرية صغيرة من حيث مفهوم النشر وتوزيع المعلومات والمعرفة، ممّا أدى إلى تعميم الوعي البشري. ويتم تحقيق ذلك بشكل أساسي من خلال تطوير أنظمة المعلومات والاتصالات والإنترنت ووسائل الإعلام،
- إن أقصى استثمار في القدرات البشرية والترتيب النوعي للإبداع البشري يعني فتح الطريق لاستخدام أفضل للطاقة البشرية عالية الجودة وتجنب إهدار هذه الطاقة، وكل هذا يضمن حقوق الإنسان الثقافية والحق في الإبداع والحق في العمل والحق في تكافؤ الفرص،
- حصول التطورات التكنولوجية العالمية القائمة على الصناعات الضخمة كأجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات والاتصالات والمعلوماتية مما اجبر الأسواق المغلقة على الانفتاح،

- تستخدم العولمة إرادة إنسانية شاملة لدعم تحقيق الحريات والتعاون الدولي، وضمان فضاء أوسع محليًا وإقليميًا ودوليًا؛ لأنها تحقق رادعًا سياسيًا و قانونياً وإنسانيًا لضمان هذه الحريات والتكامل، والبشر في الرؤية الشاملة وراء الحدود الضيقة والمحدودة . [16]

ثانياً: الآثار السلبية

أما الجوانب السلبية فتتمثل في التطبيق العملي للعولمة، حيث تمثلت هذه الآثار

- لا يتم أخذ اقتراحات إيجابية من منظور جاد لحماية حقوق الإنسان. والإحصائيات والحقائق تتهم هذا النظام الجديد بانتهاك حقوق الإنسان وتعطي الأولوية للمصالح المادية للقوى المهيمنة على الاعتبارات الأخرى ،

- تقسيم العالم إلى مجتمعات ثرية للغاية أدركت حقوق الإنسان إلى حدٍ كبير، وفي مجتمعات أخرى فقيرة للغاية، و هو ما يجعل يعاني الانسان من فقدان أسس معيشية أساسية مثل الغذاء والسكن والتعليم والاستشفاء، وفقًا لإحصاءات الأمم المتحدة. وتبيّن أن نسبة الفقراء والعاطلين عن العمل قد زادت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة ،

- انتهاك حقوق الإنسان من خلال السماح للبشر بالظهور كقوة دافعة لتطبيق مفهوم العولمة . [17]

ومما سبق ذكره من آثار ايجابية و سلبية للعولمة رغم ترابطها أو تماشيها مع اهداف خطة التنمية المستدامة ، يتبقى تساؤلاً حول مدى لتلك الآثار للعولمة أثراً لعملية بناء الانسان العراقي ؟

اوضحنا في المبحث الاول ان عملية بناء الانسان ارتبطت بمبادئ حقوق الانسان و خطة التنمية المستدامة ، و إن الدستور العراقي قد نصت على ذلك من خلال الحقوق و الحريات الباب الثاني من الدستور العراقي لعام 2005، كما إنه

لا يوجد تشريع خاص بالتنمية المستدامة و من ثم ما يتعلق بعملية بناء الانسان ، و لكن ما يتعلق بأهداف هذه التنمية فنجد هناك قوانين منظمة لها من حيث الاساس باعتبارها من الحقوق و الحريات

[16] انظر في هذه الآثار : علي يوسف الشكري ، حقوق الانسان في ظل العولمة، القاهرة : ايتراك للنشر والتوزيع ، ط2 ، ٢٠٠٧ ، ص ١٣٥

[17] علي يوسف الشكري ، حقوق الانسان في ظل العولمة، المرجع السابق ، ص 144

التي نص عليها الدستور و تلك التي انظم العراق للمعاهدات أو الاتفاقيات الدولية التي اشارت اليها ، ومنها :

1- قانون رعاية الاشخاص ذوي الاعاقة رقم 38 لسنة 2013 بطريقة برايل؛ لتمكين الشريحة المعنية من معرفة حقوقها على وفق القانون. ويأتي هذا القانون من اجل دمجهم في المجتمع واتباع الاساليب الحديثة للتواصل مع المجتمع وتضمن القانون جوانب إيجابية منها:

- المادة (4) تأسيس هيأة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

-المادة (15) الخاصة بالتقديم للدراسات العليا وتخفيض تذاكر السفر والضمان الصحي.

- المادة (16) الخاصة بتعيين نسبة (5%) من ذوي الاعاقة في القطاع العام والمختلط و(3%) في القطاع الخاص.

- المادة (17) المتعلقة بإعفاء نسبة (10 %) من المدخولات الضريبية والقروض الميسرة.

- المادة (18) الخاصة بالإعفاءات من الضرائب المترتبة على وسائل النقل الفردية والجماعية والرقم المروري.

- المادة (19) المتعلقة بمنح المعين المتفرغ لرعاية المعاق راتباً والموظف اجازة لمدة سنة.

2- و في اطار الهدف المتعلق بمكافحة الفقر فإن قبل صدور خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ،في عام 2005 أنشئت شبكة الحماية الاجتماعية من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتكون آلية لإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء وتوفير ما يمكنهم من مواصلة حياتهم اعتماداً على المعيار الفئوي للمستهدفين (ارامل، عجزة، عاطلون، مطلقات ....الخ) وكانت الوزارة تطبق قانون الرعاية الاجتماعية رقم 126 لعام 1980 ، إلا ان هذا القانون الغي بموجب قانون الحماية الاجتماعية ذي العدد (11) لسنة 2014 الذي يعد بداية مرحلة جديدة في نظام الحماية الاجتماعية باتجاه الشمول الأوسع والمزيد من الاستقرار المؤسسي، ويعد القانون الجديد قانوناً شاملاً لنظام الحماية، وخطوة على طريق بناء نظام حماية متقدم يستلهم تجارب بعض البلدان المتقدمة ويتجاوز السلبيات التي تضمنتها القوانين السابقة، والذي ربط لأول مرة بين الاستحقاق والفقر من خلال منهجية متخصصة

على أن تطبق أحكامه على الأسر والأفراد ممن هم دون خط الفقر من العراقيين ورعايا الدول الأخرى المقيمين في العراق بصورة دائمة ومستمرة وقانونية (المادة 1/ الفقرة أولا)

استناداً الى احكام البند اولاً من المادة 5 من قانون الحماية الاجتماعية رقم 11 لسنة 2014 فقد تم انشاء هيأه الحماية الاجتماعية ودوائرها، واصدار النظام الداخلي لها وتوفير المستلزمات المالية والبشرية. اي التطبيق الفعلي لقانون الحماية الاجتماعية وادخال القانون حيز التنفيذ وانشاء تشكيلات هيئة الحماية الاجتماعية وبناء منظومة متكاملة للهيئة وتشكيلاتها

3- هدف المساواة بين الجنسين : على الرغم من هيمنة الثقافة الذكورية عل المشهد التنموي للمرأة، الا ان العراق اعتمد مقاربة تقوم على ما يمكن تسميته التمييز الإيجابي لصالح المرأة، عبر سلسلة من التشريعات والقوانين، في مقدمتها نظام الكوتا في مجلس النواب ومجالس المحافظات التي ضمنت تمثيلا نسائيا لا يقل عن 25 % في المؤسسات التشريعية. ومنحت القوانين امتيازات للمرأة العاملة منها اجازات الامومة والمصاحبة الزوجية واجازة العدة (ما بعد وفاة الزوج) وجميعها براتب تام.

كما نجد ان العراق قد صادق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة بعد عام 2003 :

- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي) 1962
- اعلان منهاج عمل بيجين (المؤتمر العالمي المعني بالمرأة).

4- اما الاهداف المتعلقة بالبيئة و المناخ فنجد هناك قوانين قد صدرت قبل صدور هذه الاهداف، وبهدف مواجهة التحدي المناخي سعى العراق الى التصدي لآثار التغييرات المناخية جاعلاً من التنسيق بين التشريعات والسياسات الوطنية والتدابير الدولية اساساً في التخفيف من اثار تغير مناخ الغد وتفعيل نتائجها بكفاءة واقتدار. للعراق اطاراً مؤسسياً بيئياً يمنحه قوة تحقيق آمن بيئته تتمثل بالآتي:

تأسيس دائرة حماية وتحسين البيئة بموجب قانون حماية وتحسين البيئة رقم 3 لسنة 1997 والذي تأسس بموجبه مجلس حماية وتحسين البيئة. و تشكلت وزارة البيئة 7 اب (أغسطس) 2003 وانيط بها المهام والاختصاصات ، المنصوص عليها في قانون حماية وتحسين البيئة رقم (3) لسنة 1995واضيف لها اختصاصات اخرى تتناسب والاهتمام العالمي بالبيئة.

و تم اعادة تنظيم وزارة البيئة وهيكلها الاداري ومهامها وادارتها بموجب قانون وزارة البيئة رقم (17) لسنة 2011 الذي نظم دوائر الوزارة واقسامها وتشكيلاتها. و نظم قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009 عمل الوزارة الفني والقانوني والذي تضمن احكاماً لحماية الانسان والبيئة والتنوع البيولوجي.

و كذلك انضمام العراق الى الاتفاقية الاطارية للتغيرات المناخية بموجب القانون رقم 7 لسنة 2008 ، وصادق العراق على الاتفاقية الاطارية للتغيرات المناخية ، وعلى اتفاقية كيتو الملحق بها في 28 تموز (يوليو) 2009 ، ودخلت حيز التنفيذ في 26 تشرين الأول (أكتوبر) 2009 ومنذ هذا التاريخ يعمل العراق جاهداً للإيفاء بالتزاماته تجاهها، كما باشر بتشكيل وحدة وطنية بهيئة شعبة ضمن قسم مراقبة نوعية الهواء والضوضاء من اجل قيادة موضوع التغير المناخي على المستوى الوطني واجراء التنسيق الاقليمي والدولي اللازم.

و في هذا الاطار، تم تشكيل اللجنة الوطنية الدائمة للتغيرات المناخية وهي المعنية بمتابعة وضع السياسات والاجراءات الوطنية تجاه التغيرات المناخية وحفز المؤسسات كافة من خلال ممثليها على تنفيذ هذه السياسات ووضع خطط العمل اللازمة لتنفيذها ونشر الوعي وبناء القدرات.

منذ عام 2016 تبنت الحكومة العراقية أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 ، واتخذت خطوات جدية لتعزيز الوعي بأهميتها وأهدافها ومقاصدها. ،حيث اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات لتؤكد التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، و منها قرار مجلس الوزراء 209 لعام 2016 حيث يعدُّ بمثابة الإطار التنفيذي لخطة التنمية الوطنية 2018– 2022 ؛ وقد تبنت الخطة شعار "إرساء دولة تنموية فاعلة ذات مسؤولية اجتماعية" من خلال اعتماد النمو المتوازن للقطاعات الإنتاجية المستند الى سياسات تحسين الأصول المعززة لأنشطة البنى التحتية وتوجيه الاستثمارات قطاعياً ومكانياً على وفق معيار الميزة النسبية، والتوظيف الأمثل للعوائد النفطية نحو تنويع الاقتصاد. ووضعت الخطة أحد عشر هدفاً هي: الحكم الرشيد، الإصلاح الاقتصادي، تعافي المجتمعات المتضررة، توسيع الاستثمار

ودور القطاع الخاص، رفع معدل النمو الاقتصادي، زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، خفض معدلات البطالة، تمكين الفئات المستضعفة "الهشة"، تحسين أوضاع التنمية البشرية(المستدامة، اللامركزية، والتنمية المكانية) .

و لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لابد تنسيق حكومي كفوء، فبموجب الأمر الديواني لأمانة مجلس الوزراء رقم 19 لسنة 2016 ، تم تشكيل ما يلي(التقرير الطوعي الاول لأهداف التنمية المستدامة 2019) :

- خلية متابعة لأهداف التنمية المستدامة 2030 : والتي يترأسها وزير التخطيط وتضم في عضويتها وكلاء وزارات وممثلين عن منظمات المجتمع المدني وممثلين عن القطاع الخاص وخبراء من الجامعات، والتي بدورها توجه البرامج والسياسات لتحقيق الاهداف وتقديمها الى مجلس الوزراء لإقرارها وكذلك إلزام الوزارات والحكومات المحلية بتنفيذها. وتعمل الخلية بمثابة "هيأة" استشارية مشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لانضاج الرؤى والتصورات بشأن التطور المستقبلي التي تلبي الاحتياجات المستقبلية للعراق، وتحقيق اهداف التنمية المستدامة

- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة: ويترأسها السيد وزير التخطيط أيضاً وممثلة بكل الوزارات ذات العلاقة، ممن هم بدرجة مدير عام او خبير وعدد أعضائها 27 عضوا، ومهمتها رصد اهداف التنمية المستدامة وإعداد تقرير وطني حول الإنجاز المتحقق عن طريق الفرق التخصصية التابعة لها، اذ كل فريق يعني بمجموعة محددة من الاهداف وترفع اللجنة الوطنية تقاريرها الى خلية متابعة الأهداف.

- لجان التنمية المستدامة في المحافظات: وهي لجان محلية يرأسها المحافظ ومعاون المحافظ الفني نائبا له، وتضم في عضويتها كل من مدير البيئة في المحافظة، وممثل الزراعة وممثل الموارد المائية وممثل البلديات والأشغال ومديرية تخطيط المحافظة التابع لوزارة التخطيط ورئيس الجامعة في المحافظة، وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني مع مقررية وسكرتارية اللجنة. ولرئيس اللجنة الحق بإضافة أعضاء عن الجهات ذات العلاقة بحسب خصوصية كل محافظة. وتنحصر مهمتها في رصد الإنجاز المتحقق في اهداف ومؤشرات التنمية المستدامة على مستوى المحافظة ورفع تقريرها الى اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.

- وفي 12 أيار (مايو) 2018 اجريت الانتخابات التشريعية وفي تشرين الاول (اكتوبر) تشكلت الحكومة التي اعلنت عن برنامج (طموح) صيغ في شكل منهاج وزاري يغطي المدة الدستورية للحكومة ويتوافق بوضوح مع اهداف التنمية الوطنية والدولية (تنمية المستدامة) ، لا بل نص على ان خارطة الطريق لتحقيق اهداف التنمية المستدامة هي واحدة من منطلقات اعداده وتحديد محاوره وتشخيص أولوياته، فضلا عن أ نَّه استلهم من الوثائق الوطنية التنموية 2022 ورؤية العراق 2030 واستراتيجية – الأساسية وبخاصة خطة التنمية الوطنية 2018 التخفيف من الفقر، كما ان المنهاج الوزاري قد عدّ اجندة التنمية المستدامة 2030 من بين الوثائق التي اعتمدها والتزاماً وطنياً. (التقرير الطوعي الاول لأهداف التنمية المستدامة 2019)

و لذلك عمدت وزارة التخطيط في تموز عام 2019 الى اعداد تقرير طوعي لخطة اهداف التنمية المستدامة لعام 2030 و باشراك الاطراف المحلية و الاتحادية أضافة الى البرلمان و القطاع الخاص و المنظمات غير الحكومية ، كما قد قدم برنامج الامم المتحدة الانمائي الدعم الفني لإعداد هذا التقرير . و تضمن هذا التقرير سبعة فصول فمنها تتعلق بالإجراءات المتخذة وطنياً و ما هي الوثائق التي تدعم عملية التنمية المستدامة و منها الدستور ، و ما هي رؤية العراق عام 2030 و خطة التنمية من عام 2018– 2022 ، و كذلك التعرف على الاطار المؤسسي لعملية تحقيق اهداف التنمية المستدامة فضلاً عن اهم التحديات التي تعوق أو تعرقل تحقيق هذه الاهداف و من ثم تحقيق عملية بناء الانسان و تطوره

و على الرغم من ذلك الجهد الحكومي إلا انه يعتبر تقرير طوعي فهل يحمل صفة رسمية ملزمة لكافة الوزارات المعنية بأهداف التنمية المستدامة ، كذلك ما تزال آليات التنسيق المؤسسي على المستويين المحلي والاتحادي وفيما بينهما ضعيفة، وما تزال الموازنة الاتحادية تمارس دورا غير واضح الاتجاه في الاقتصاد، وعدم وضوح ادماج أهداف التنمية المستدامة في عملية اعداد الموازنة وجعلها من أولوياتها. وعلى الرغم من نقل بعض الصلاحيات في مجالات التعليم والصحة الى المستويات المحلية .

كما ان عملية التخطيط التنموي أصبحت تواجه ضعفاً مؤسسياً ناتجاً بالأساس عن عدم الالزام القانوني بخططها واستراتيجياتها، الامر الذي يتركها لمدى الالتزام الذاتي الذي تظهره مؤسسات الدولة الاتحادية والمحلية تجاه تلك الخطط والاستراتيجيات، بما أضعف من قدرة المؤسسات المعنية بالتخطيط

في تحقيق الأهداف التي رسمتها، وهو أمر يهدد رؤية العراق 2030 أيضا، والى حد كبير، القدرة على تحقيق اهداف التنمية المستدامة و هو ما سيتحقق معه الاثار السلبية للعولمة و بالتالي في عدم تحقق عوامل عملية بناء الانسان

الخاتمة:

بعد انتهائنا من استعراض كافة جوانب هذه الدراسة ، توصلنا الى عدد من النتائج:

1- إن عملية بناء الإنسان هي" عملية إعداد وتأهيل الفرد، ويتم ذلك الإعداد ثقافياً، واجتماعياً، و صحياً

2- أن خطة التنمية المستدامة ترتكز في الاساس على مبادئ حقوق الانسان و بشكل لا ينفصلان عن بعضهما البعض و هي تتمثل عوامل تحقق عملية بناء الانسان

3- الدستور العراقي لعام 2005م نظم في الباب الثاني من الدستور (الحقوق و الحريات) ، و لم ينص على التنمية المستدامة بشكل صريح و مباشر و إنما نظم الحقوق و الحريات التي تعتبر ضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 .

4- قسم المشرع في الدستور الحقوق في الفصل الاول من الباب الثاني الى فرعين، في الاول نظم الحقوق المدنية و السياسية (المواد 14- 21 من الدستور) ، أما الثاني فقد خصصه للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية (المواد 22- 36 من الدستور) ، بينما تم تخصيص الفصل الثاني للحريات في المواد (37-46) ، و هي ما تتوافق مع عوامل تحقق بناء الانسان

5- عدم وجود آليات إلزام الوزارات والحكومات المحلية بالربط المنشود بين تلك الخطط التنموية والاهداف لخطة التنمية المستدامة 2030 ، وأيضا عدم توافر مؤشرات لقياس تحقيق الأهداف السياسات الاقتصادية ومدى ما حققته بالفعل من أهداف التنمية التي قصدتها ، و هو ما انعكس سلباً في تحقق عوامل بناء الانسان العراقي و تطور المجتمع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1- أحمد زكى بدوى معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان ، بيروت ،1977

2- رالف لينتون ،دراسة الإنسان ،ترجمة عبدالملك الناشف ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1964

3- صبري محمد خليل ،دراسة منهجية للمظاهر الفكرية والسلوكية للشخصية ، هيئة الخرطوم للصحافة والنشر

4- عبد الخالق عبد الله ، التنمية المستديمة و العلاقة بين البيئة و التنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (13) ، ط1 ، بيروت، 1998م

5- علي يوسف الشكري ، حقوق الانسان في ظل العولمة، القاهرة : ايتراك للنشر والتوزيع ، ط2 ، ٢٠٠٧

ثانياً: المجلات العلمية

1- جاكي دوفيشيان ، العولمة قدر لا بد منه – ملف العولمة ، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، العدد تشرين الثاني 1997

2- نادر الفرجاني ، التقرير العربي حول التنمية الإنسانية، لسنة 2001، الصادر عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، المنشور كاملاً – بفصوله الثمانية وملاحقه على موقع الإنترنت : HTTP://WWW.UNDP.ORG/ RBAS/AHDR/ABYCHAPTER. HTM

3- د. فاطمة خلف كاظم ، الآليات القانونية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية _ تصدر عن مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية/ عدد خاص للندوة السنوية لقسم الدراسات المجتمع المدني و حقوق الإنسان _ مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، مجلد ١،عدد ١ ، كانون الأول ٢٠٢١

4- ليث عبد الحسن جواد، المضامين الاجتماعية للعولمة، مجلة دراسات، السنة الأولى، العدد الرابع، 1999

5- محمد العقيد ، الشخصية الإفريقية – مكوناتها وسماتها وخصائصها، الموقع الإليكتروني لمجلة قراءات أفريقية،بتاريخ2016/7/28، WWW.QIRAATAFRICAN.COM

6- محمد عابد الجابري ،الديمقراطية وحقوق الإنسان ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ط١، ١٩٩٤

م7- حمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1979

ثالثاً: الرسائل و الاطاريح العلمية

محمد سمير عبد العزيز فرج ،الولاء وسيكولوجية الشخصية، رسالة ماجستير ،جامعة عين شمس ,كلية الآداب, 1989

رابعاً: التشريعات

1- الدستور العراقي عام 2005

2- قانون وزارة البيئة رقم (17) لسنة 2011

3- قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009

4- قانون الحماية الاجتماعية رقم 11 لسنة 2014

5- قانون رعاية الاشخاص ذوي الاعاقة رقم 38 لسنة 2013

6- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

7- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

8- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري.

9- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

10- اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي) 1962

11- اعلان منهاج عمل بيجين (المؤتمر العالمي المعني بالمرأة).